أزمة حقوق الانسان في الوطن العربي و الثورات الشعبية بين التسيير و الإختيار

الأستاذ: عنان عبد الرحمان

السنة الرابعة دكتوراه ـ قانون دولي لحقوق الانسان

جامعة الحاج لخضر ـ باتنة ـ

الملخص:

تمثل هذه الدراسة قراءة نموذجية في أزمة حقوق الإنسان العربي المجسدة بالصوت والصورة في ميادين التحرير في ما يعرف بالربيع العربي.

إن هذه الدراسة تكشف عن طبيعة العلاقة بين الدولة والمجتمع، في ظل انعدام الشرعية السياسية، والديمقراطية الدستورية، وما نتج عن ذلك من آثار خطيرة على قضايا حقوق الإنسان في الوطن العربي والإسلامي.

إن البحث في موضوع حقوق الإنسان في الوطن العربي والإسلامي، يقودنى حتما إلى البحث في طبيعة الأزمة الراهنة، لأن جوهرها هو انقسام المجتمعات إلى حاكم ومحكوم، وبينهما هوة كبيرة زادت في تأزم الوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإنساني، مما أدى إلى مأساة إنسانية حقيقية، يستغلها أعداء الأمة لضرب عصفورين بحجرة واحدة.

هذه الدراسة تكشف عن التحديات التي تواجه الأمة العربية والإسلامية داخليا وخارجيا، وتقدم بعض الحلول للخروج من هذه الأزمة المتعددة الأشكال، بنظرة تحليلية مقارنة بين الفكر الإسلامي و الفكر الوضعي.

هذه الدراسة تكشف عن حقيقة القوة الدافعة إلى الثورات الشعبية المنتفضة ضد حكامها، على أنها في الشكل اختيارية و في الجوهر مسيرة لصالح القوى المتحكمة في عالم ما بعد الحرب الباردة.

Résumé *:*

Cette étude est à lire d'une crise typique dans les droits de l'homme consacrés arabes vidéo et audio dans les domaines de la Libération Arabe.

01- Cette étude révèle la nature de la relation entre l'État et la société, en l'absence de légitimité politique et la démocratie constitutionnelle, et les conséquences graves sur les questions des droits de l'homme dans le monde arabe et musulman.

02- La recherche sur le sujet des droits de l'homme dans le monde arabe et musulman, me conduit inévitablement à rechercher dans la nature de la crise actuelle, parce que l'essence est la division des communautés au gouverneur et les gouvernés, et entre eux un fossé s'est accru dans la crise politique et l'économique, social, culturel et humain, conduisant à une véritable tragédie humaine, exploités par les ennemis de la nation à deux coups dans une chambre.

03- Cette étude révèle les défis auxquels fait face la nation arabe et islamique en interne et en externe, et de fournir des solutions pour sortir de cette crise multiforme par une vue comparative, analytique entre la pensée islamique et la pensée positive.

04 - Cette étude révèle le fait que la force motrice aux révoltes populaires contre leurs dirigeants

comme dans la figure sont facultatives et en substance le processus Pour le bénéfice de forces de commande dans le monde après la Guerre froide.

مقدمـــــــة:

تمثل هذه الدراسة قراءة تشخيصية بصوت مسموع لجوهر ما تعانيه الشعوب العربية الثائرة في المجالات السياسية والاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإنسانية.

إن هذه الدراسة تسلط الضوء على قضيتي الشرعية الدستورية والمشاركة السياسية، باعتبارهما سرطان ينخر جسم الأمة العربية يتعين استئصاله.

إن البحث في موضوع حقوق الإنسان العربي، ينطلق من فرضية أساسية، مفادها أن الإنسان العربي يواجه تحديات قيمية و روحية، وسياسية و اقتصادية و اجتماعية وإنسانية من الداخل.

وفي الوقت نفسه، فإن الأمة العربية والإسلامية تواجه تحديات خارجية تهدف إلى النيل من كرامتها، بتوظيف قضاياها الداخلية لخدمة أهداف القوى القابضة على النظام الدولي الجديد، التي توسع هيمنتها على عالم ما بعد الحرب الباردة، بما يخدم مصالح أعداء الأمة باسم الشرعية الدولية، و لا مناص لها إلا بالرجوع إلى الأصل.

هذا ما سأتناوله بالبحث والتحليل ضمن أربع مطالب حسب المنهجية العلمية التالية:

المطلب الأول: إشكالية الشرعية الدستورية

إن أهم ما تعانيه الأمة العربية والإسلامية في أصول الحكم وأنظمتها، هي إشكالية الشرعية الدستورية، التي أتناولها في مفهومها ومصادرها في فرعين كما يلي:

الفرع الأول- مفهوم الشرعية: يتفق جل الكتاب والمفكرين على مفهوم الشرعية، بأنه" هو قبول الأغلبية العظمى من المحكومين بحق الحاكم في أن يحكم، ويمارس السلطة عليهم".[1]

ومفهوم الشرعية بهذا المعنى، يقابله مصطلح البيعة في التراث الإسلامي، يقول إبن خلدون[2] رحمه اللّه :" إعلم أن البيعة هي العهد على الطاعة، كأن يعاهد المبايع أميره على أن يسلم له في أمر نفسه، وأمور المسلمين،لا ينازعه في شيء من ذلك،ويطيعه فيما يكلفه من الأمر على المنشط والمكروه".[3]

و في هذا المقام، يفرق بعض الكتاب بين مصطلحي الشرعية والمشروعية، فيرون أن الشرعية الديمقراطية التي تخول للحكام من قبل المحكومين، تكون عندما تتماشى مع الفكرة السائدة عند المواطنين عن شرعية السلطة، أوتكون مشروعة، إذا

كانت خاضعة للقانون الوضعي، أي مع الدستور [4]، وغالبا ما تكون المشروعية هي الشرعية ذاتها[5] قائمة على ثلاثة عناصر هي: العنصر الدستوري، عنصر التمثيل وعنصر الانجاز.

لكن حسب اجتهادي، فإن الشرعية لا يقررها التأييد والمعارضة فحسب، بل هي أيضا تلك السلطة التي يكون توجهها العام منسجما مع التاريخ الوطني للبلد، ومخلصة مع قيم المجتمع وإرادة شعبه باعتباره مصدرا للسلطات [6] نظرية وتطبيقا.

الفرع الثاني-مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية:

عندما حصلت الأقطار العربية على استقلالها السياسي الرسمي، فإن النخب التي تسلمت السلطة فيها لم تكن قد حزمت أمرها حول مصدر الشرعية الأساسي الذي تستند إليه، فبعضها أبقى على مصدر الشرعية التقليدي الذي يستند إلى الإسلام، أو الانتساب إلى أصول عربية قرشية شريفة، وبعضها حاول أن يبني لنفسه مصدرا جديدا للشرعية، هو العقلانية القانونية الدستورية التي تتمثل في الشكل البرلماني الجمهوري، وبعضها حاول أن يوفق بين المصدرين التقليدي والعقلاني في شكل ملكيات برلمانية دستورية، وبعضها الأخر استند إلى شرعية ثورية، عمادها القيادة الكاريزمية، أو الإيديولوجية ونظام الحزب الطلائعي الحاكم بمفرده .[7]

وقد شهدت الفترة ما بين الخمسينيات والثمانينات من القرن العشرين اعتماد الإيديولوجية كمصدر للشرعية، سيما إيديولوجية الدولة الوطنية، ومضمونها، إما التباهي والتعلق بالإطار الوطني الضيق، وإما التطرف نحو الانعزالية البحت.[8]

ويبقى من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن العقدين الأخيرين قد أظهرا تراجعا في مصادر شرعية معظم أنظمة الحكم العربية، تعود أسبابه إلى غياب الديمقراطية والفعالية، والتأثير الأجنبي في السياسية المركزية كأداة للهيمنة الخارجية.[9]

ويمكن إجمال أسباب تآكل شرعية الأنظمة الحاكمة في النقاط التالية:

- أن عددا من المشاكل الكبرى التي ترتبط بالدولة القومية، لم يتم حسمها منذ انهيار الدولة العثمانية،وفي مقدمة هذه القضايا، قضية الهوية، والسلطة وقضية حقوق الإنسان [10].

- ضعف وهشاشة الدولة، ففي الكثير من الأقطار العربية تبدو الدولة قوية، بسبب احتكارها لسلطة التشريع والتنفيذ، وإصدار القرارات، واتخاذ الإجراءات الأمنية، ووجود

أجهزة أمنية متطورة في خدمتها، مقابل ضعفها في المجال الاقتصادي والاجتماعي والسياسي بالمعنى الإيجابي،[11] مما أدى بها إلى فقدان شرعيتها وقبول المحكومين لها.

- لم تؤسس الدول العربية باعتبارها دول المؤسسات والقانون، بل تأتي القوانين فيها تعبيرا عن إرادة الحاكم، فضلا عن شيوع العمل بحالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية، وما يترتب عنها من توسيع سلطات الحاكم[12]

- تعثر الدول العربية في انجاز الأهداف والطموحات الكبرى للعرب، منها التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستقلة، والوحدة العربية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعميق الأصالة الثقافية والحضارية [13] في مجتمعاتها.

- وجود مزيد من تقليص الحريات الأساسية، ومصادرة دور المجتمع المدني، وزيادة إجراءات الضبط والتحكم والعنف تجاه القوى السياسية، فضلا عن فرض هذه الأنظمة نفسها كمركز وحيد للشرعية والقوة، مما أدى إلى تآكل شرعية معظم أنظمة الحكم العربية، وما نتج عنه من آثار سلبية وخطيرة على قضايا حقوق الإنسان في شتى المجالات، وفي مقدمتها المجال السياسي، باعتباره المجال الخصب الذي تنمو وتتطور فيه الحقوق والحريات المكفولة بالمواثيق الدولية والدساتير الوطنية، سيما الحق في المشاركة السياسية التي يقابلها مصطلح الشورى [14] في التراث الإسلامي وهو ما سأبينه في المطلب التالي:

المطلب الثاني: إشكالية المشاركة السياسية

تكمن أهمية هذه الجزئية في مفهوم المشاركة السياسية وعلاقتها بحقوق الإنسان، وآثار ذلك كله بالاستقرار السياسي في البلدان العربية والإسلامية، هذا ما سأتطرق إليه في الفرعين التاليين:

الفرع الأول- مفهوم المشاركة السياسية:

تناول كثير من الكتاب والمفكرين مفهوم المشاركة السياسية [15] ، وأشبعوه بحثا وتحليلا، وهم وإن اختلفت آراؤهم واتجاهاتهم، فإن المعنى الأكثر شيوعا لمفهوم المشاركة السياسية هو قدرة المواطنين على التغيير والتأثير العلني، واتخاذ القرارات، سواء بشكل مباشر أو عن طريق اختيار ممثليهم في المؤسسات المنتخبة، لذلك أجد نفسي متفقا مع ما يراه الدكتور " علي الدين هلال " بأن المشاركة السياسية هي:" المشاركة الجماهيرية والإسهام الشعبي في العملية السياسية.[16]

ولعل كثرة استخدام مصطلح" المشاركة السياسية " في دراسات التنمية السياسية، بمعنى تنمية قدرات الجماهير على إدراك مشكلاتهم بوضوح، وقدراتهم على تعبئة كل الإمكانيات المتاحة لمواجهة المشكلات بشكل علمي وواقعي، وكذا تنظيم الحياة السياسية في إطار الدولة، وتطوير النظم والممارسة السياسية لتصبح أكثر ديمقراطية في التعامل، وأكثر احتراما لحقوق الإنسان [17]، مما يؤكد حالة الإحساس العميق بأهمية المشاركة السياسية، كونها إحدى الأدلة المباشرة والأساسية على قدرة تحقيق أهداف التنمية السياسية، وتنفيذ برامجها وسياساتها، ونقلها من المستوى النظري إلى المستوى التطبيقي والعملي.

وخلاصة القول، فإن عدم وجود هيكل سياسي يؤمن للمواطنين فرص المشاركة السياسية، ويعمل على توسيع نطاقها من حيث عدد المشاركين، ونوعية ودرجة المشاركة، وتوافر المؤسسات المتمايزة [18]، أدى إلى النتائج التالية:

- انعدام المشاركة السياسية (الديمقراطية) التي تعني مساهمة الشعب في رسم خريطة الطريق في وضع القرارات واتخاذها وتنفيذها.

- انعدام المشاركة الديمقراطية، التي غدت أحد معايير الشرعية السياسية في أي مجتمع في العالم المعاصر.

- انعدام المشاركة الديمقراطية، التي توفر للسلطة فرص التعرف على رأي الشعب ورغباته. ذلك كله أدى إلى الانفجار الاجتماعي على شكل ثورات شعبية، لأنه مس بأحد أصول حقوق الإنسان وهو المشاركة السياسية التي سأبين علاقة تكاملها مع دولة حقوق الإنسان في الفرع التالي:

الفرع الثاني- علاقة المشاركة السياسية بحقوق الإنسان:

تظهر علاقة المشاركة السياسية بحقوق الإنسان وحرياته من خلال ماهية مفهوم الديمقراطية التي تحتوي على معنيين: "المشاركة السياسية وحقوق الإنسان"، فالديمقراطية كما يقول بوردو هي نظام حكم يهدف إلى إدخال الحرية في العلاقات السياسية كصيغة مثلى ومرتكز للنظام السياسي لصيانة كرامة الإنسان.[19]

لذا فإن الديمقراطية تعتبر وسيلة تؤدي إلى إقامة نوع من الحوار بين الحكام والمحكومين حول متطلبات النظام والحرية، وكذا إقامة نوع من المشاركة في إدارة الشؤون العامة وعمل المؤسسات ومراقبتها، الأمر الذي يعزز موقع الإنسان المواطن تجاه السلطة و يجعله جزءا منها.

وبما أن الحريات وحقوق الإنسان السياسية تتحدد بحسب ما جاءت به المنظمات والإعلانات الدولية المنبثقة من الأمم المتحدة، مثل منظمة اليونيسكو، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيرها، فإن ثمرة المشاركة تتجلى في مساهمة الشعب في ممارسة حقوقه السياسية من خلال جعل السلطة بيده، ووجود اعتراف بتجمعات الأفراد للدفاع عن إرادتهم ومصالحهم[20] في التكوين الإجتماعي وتطويره من خلال توزيع عادل لثمار النشاط الإجتماعي المادي والمعنوي، والمشاركة في تحقيق آليات تتعلق بالمساواة بين المواطنين مبنية على أساس الكفاءة، وإنجاز النظام العام للدولة المبني على الاستقرار السياسي الذي يعتبر أبرز المعايير الحديثة للتمييز بين الدولة الديمقراطية والدولة الديكتاتورية.

هذه المساهمة تنطوي على التسامح والقبول بحكم الأغلبية، وحماية حقوق الإنسان التي تعتبر أهم ميزة من مميزات الدولة الحديث.[21]

إن هذا الترابط بين المشاركة السياسية وحقوق الإنسان يقتضي وحدة في الشروط الأساسية التي يجب أن توفرها الدولة لضمان هذه المشاركة وهي:

- وجود الدستور الذي يضمن المشاركة و يحميها.

- وجود النظام السياسي المؤمن بالمشاركة وحقوق الإنسان.

- وجود المؤسسات المؤهلة لتنظيم هذه المشاركة.

ويبقى من الأهمية بمكان الإشارة إلى أن مسألة المشاركة اليوم هي مقوم ضروري لمواطن هذا العصر، الذي غدا كيانه يتحدد بجملة من الحقوق تتمثل في حرية التفكير والتغيير والاجتماع، وإنشاء الأحزاب والنقابات والجمعيات، والمشاركة في اتخاذ القرارات وفي الوظيفة العامة، إضافة إلى حق التعليم والعمل والمساواة، وتكافؤ الفرص، ويقف في مقدمة ذلك كله الحق في اختيار الحاكمين، ومراقبتهم وعزلهم.

فالمشاركة إذا هي الضمانة الحقيقية للخروج من الأزمة الناجمة عن الثورات التحريرية الراهنة، وهي بفضل ما تثيره من آمال التغيير والتطور، تمثل رمزا للإصلاح والتفاؤل، ومن ثمة الفرصة الجديدة لحلحلة الأمور باتجاه المصالحة الوطنية الحقيقية، وإعادة نصاب العدل والمساواة، ومنح الفرص، على أساس الانتماء الوطني والقومي، والكفاءة، والتفوق ومحو الحزازات السياسية والعقائدية والطائفية بين أبناء المجتمع الواحد، والانتقال إلى نظام ديمقراطي حقيقي على غرار الدول الديمقراطية الرائدة في

هذا المجال [22] لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية للأمة العربية والإسلامية، كما سنرى في المطلب التالي:

المطلب الثالث: التحديات الداخلية والخارجية

هناك العديد من الفرضيات التي تحاول أن تفسر صعوبة الانتقال نحو الديمقراطية المنشودة في المجتمع العربي، منها ما يقوم على الإشارة إلى رسوخ التقاليد الاستبدادية في الثقافة العربية، ومنها ما يشير إلى البنية الأبوية للسلطة، ومنها ما يشدد على النواحي التاريخية، والخوف من الفتنة، والمؤامرة الخارجية و غيرها من المبررات الباطلة بطلانا مطلقا.

كل هذا يؤكد على ضعف التراث والمفهوم الديمقراطي في الوعي العربي الحديث، هذا ما سأبينه في الفرعين التاليين:

الفرع الأول-التحديات الداخلية:

الواقع أن المجتمعات العربية ليست جميعها في مستوى واحد من التقدم على طريق التعددية اليوم، فمنها من تبنى التعددية في صورتها الحقيقية نسبيا ،مثل الجزائر، ولبنان، ومنها من حاول أن يطبقها مع بعض التضييق على الحريات العامة كما في الأردن، ومصر، والمغرب ومنها من لا يزال ينظر إلى التعددية كخطوة ممكنة تحتاج إلى إجراءات وقائية مسبقة مثل الكويت، والعراق، والسودان، و موريتانيا، ومنها من لا يزال يعتبر أي حديث عن التعددية نوعا من المساس بشرعية السلطة القائمة مثل سوريا، والعربية السعودية، وليبيا في عهد النظام السابق.

وتحديدا للموضوع بصورة أفضل، فإن المشكلة الأساسية في رأيي ليست في غياب التحول نحو التعددية بشكل عام في الوطن العربي، بل يمكن تصور هذه الأسباب في اعتقادي في ثلاث مجموعات رئيسية: جغرافية سياسية، اجتماعية سياسية، اقتصادية وعقائدية، تتجلى في نقطتين رئيسيتين هما:

أولا- هشاشة الدولة: لاشك أن لموقع الوطن العربي الاستراتيجي وثرواته النفطية وإرثه الحضاري، ثلاثة عوامل كبرى تجعل منه مركز استقطابات وضغوط داخلية وخارجية قوية.

وكما هو الأمر بالنسبة إلى الشخص الذي يحتل موقعا أكبر بكثير من إمكاناته، تعيش هذه الدول مع شعور عميق ودائم بالهشاشة وانعدام الأمن ، يدفعها في إتجاهات مختلفة ومتعارضة تقود جميعا إلى التشدد والانغلاق النابعين من الخوف على

المصير، أول هذه الاتجاهات هي التبعية والاعتماد على الحماية الأجنبية، وتولد توجسا وخوفا متزايدين على الأمن الذاتي لدى كل دولة تجاه الدول الأخرى، وبقدر ما تنقص هذه التبعية من السيادة المحلية تجعل الحكومات تشعر بأنها أكثر حاجة إلى مواكبة طلبات الدول الحامية لها في التحولات والسياسات الداخلية من حاجتها إلى التفاهم مع رأيها العام أو الاعتماد على موافقته لتأمين شرعيتها.

ويتفاقم هذا الاتجاه نحو الاستهتار بالشرعية التي تشكل الديمقراطية الصورة الأكثر تعبيرا عنها، مع الاتجاه إلى المبالغة بأهمية القوة والقهر كوسيلة للبقاء.[23]

ثانيا- مشاكل الاندماج الوطني: الواقع أن النظم الراهنة في سعيها إلى البقاء في الحكم مهما كان الثمن الذي سيدفعه الوطن و المواطن ماديا ومعنويا، سعت إلى القضاء على العناصر الفكرية والسياسية التي اكتسبها المجتمع في الاندماج الوطني، لتحل محلها النمط التقليدي للتوازن بين العصبيات، إضافة إلى مشاكل أخرى لا تقل أهمية، مثل المأزق الاقتصادي، والانقسام الخطير في الرأي العام وغيرها.

لذلك فإن أية محاولة للانفتاح السياسي من جديد لدى بعض الدول يعني تهديد التوازن الطائفي والقبلي والجهوي بأجمعه، أي أن التعددية لا تبدو هنا وسيلة لتوسيع القاعدة الاجتماعية للنظام القائم، ولكنها محاولة لاستبدال عصبية بعصبية أخرى،أو تهديدا للنظام العام في الدولة القائمة على هشاشتها.

وهنا يجب التنبيه إلى أن نقد الغرب للعالم العربي والإسلامي في هذا الاتجاه ليس نقدا بريئا، إذ يستعمله في كثير من الأحيان وسيلة لتحقيق مصالحه، ورغم ذلك يمكن الاستفادة منه لتحسين وضع حقوق الإنسان العربي والمسلم، شريطة أن يؤخذ بعين الاعتبار ليس فقط ما يظهره الغرب من نقد، لكن أيضا ما يخفيه، ضمن نظرية المآمرة التي هي التحدي الأكبر الذي يجب أن يعيه قادة العرب الحقيقيين، كما سنرى في الفرع التالي:

الفرع الثاني- التحديات الخارجية :

يتحمل الغرب مسؤولية كبرى في انتهاك حقوق الإنسان في العالم العربي والإسلامي بسبب سياسته التحكمية المنبثقة عن نظرته التمييزية لحقوق الإنسان.

وبما أن المصالح الخاصة هي التي تحكم الأفراد والجماعات في سلوكهم وتصرفاتهم، فإن المسؤولية الرئيسية تقع على عاتق ساسة العالم العربي والإسلامي ومفكريه.

وللخروج من هذا المأزق لتأمين احترام حقوق الإنسان في العالم العربي و الإسلامي، فإن على قادته وشعوبه شن حملة على الشر الذي ينهش فيهم لتغيير حالهم، فقد قال القرآن الكريم:" إن اللّه لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم" [24] ،وذلك بالمبادرة إلى الأخذ بالمبادئ الخمسة التالية:

ـ إختيار الساسة: إن السلطة في أكثر الدول العربية والإسلامية في يد أفراد دون أية شرعية شعبية، إما أنهم ورثوا الحكم[25] أبا عن جد، أو جاءوا على ظهر دبابة بسند أجنبي، أو عن طريق انتخابات مزورة، وأعمالهم في كل هذه الحالات لا تخضع لأية رقابة شعبية، وكل ذلك يتم بمباركة من الغرب الذي يريد دائما طغاة يخدمون مصالحه مباشرة وينفذون أوامره.

ـ عدم اللجوء إلى الحرب: إن الحروب بين الإخوة الأعداء هي السبب الرئيسي في انتهاك كثير من حقوق الإنسان العربي، جعلها الغرب مطية للتدخل في شؤون الدول العربية والإسلامية في ثوب الحاكم النزيه، وهو في الحقيقة ذئب مفترس لا يريد إلا الشر لهذه الأمة،يعمل ليل نهار للتفريق بين أعضائها.

لذلك يجب حل النزاعات باللجوء إلى هيئات تحكيمية خاصة بالعالم العربي والإسلامي، مصداقا لقوله تعالى:"وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما..."[26] ، وعملا بقوله صلى اللّه عليه وسلم:" إذا التقى المسلمان بسيفهما فالقاتل والمقتول في النار، قيل يا رسول اللّه:" هذا القاتل، فما بال المقتول؟ قال: إنه كان حريصا على قتل صاحبه" .[27]

ـ تصحيح المفاهيم والمبادئ: وذلك بالتخلي عن مقولة السلام هو الخيار الاستراتيجي، وعدم التحالف مع غير المسلمين، لأن ذلك بمثابة نقطة ضعف يستغلها الأعداء، وهذه الأحلاف يقصد منها سيطرة القوى الكبرى على البلدان العربية والإسلامية، وحماية الأنظمة التي وضعتها وأمنت لها البقاء مقابل خدمة مصالحها على حساب مصالح الشعوب العربية والإسلامية[28].

ـ تأميم الثروات: يجب سحب كل ثروات الدول العربية والإسلامية المودعة في البنوك الخارجية، ووضع حد للنظام الإقطاعي الحالي الذي بموجبه يتصرف بعض ساسة العرب بثروات بلادهم خارج الرقابة القانونية.

ـ العمل على إصلاح الأمم المتحدة: خاصة فيما يتعلق بتغيير نظام مجلس الأمن[29]، وحل مشكلة الفيتو والعمل على تنشيط الهيئات الإقليمية للحصول على سوق مشتركة

وعملة واحدة، مع أولوية التجارة بين الدول العربية والإسلامية، مما يحقق احترام حقوق الإنسان العربي والإسلامي في العالم.

ـ واجبات المفكرين: إن مهمة المثقفين العرب والمسلمين كبيرة، فمن واجبهم خلق نظام سياسي واقتصادي وقانوني ملائم لتحقيق احترام حقوق الإنسان، آخذين بعين الاعتبار حاجات وخصوصيات العالم العربي والإسلامي[30]، مصداقا لقوله تعالى":ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف، وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون"[31].

تلك هي فلسفة الإسلام في التغير، واضحة الأهداف والغايات في بناء الأنظمة وتطويرها، لتستعيد الأمة سيادتها على نفسها بإزالة العقبات التي تقف سدا منيعا أمام الاعتراف بالإنسان كأصل ثابت في حقوق الإنسان في الفكر الإسلامي، كما سنرى في المطلب التالي:

المطلب الرابع: عقبات قضية حقوق الإنسان في الوطن العربي والإسلامي

إن في أوطاننا العربية والإسلامية كما في غيرها من بعض دول المعمورة، أنظمة حاكمة، تعمد إلى تعطيل الممارسة من مواطنيها لبعض حقوقهم المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

وتتعلل هذه الأنظمة لتبرير ذلك، بأنه تعطيل استثنائي مؤقت، كخدمة مصلحة عامة مستندة إلى عدة مبررات، أذكر أهمها في الفرعين التاليين:

الفرع الأول ـ المنطق الذرائعي:

أولا ـ ذريعة النضج السياسي: تذهب النخب السياسية في أوطاننا العربية إلى القول بوجوب صيانة مكسب الحرية والديمقراطية (ولو كانت شكلية) الذي خاضت من أجله نضالا طويلا.

ويرون أن ممارسة الديمقراطية تقتضي توفر شروط الأهلية، التي هي وليدة النضج السياسي، الذي لم يكتمل بعد في الجماهير الشعبية، مستندين في ذلك إلى إخفاق بعض التجارب السياسية العربية، مثل تخويفهم بالحرب الأهلية في لبنان، والصومال والجزائر وليبيا وغيرها، والحق أن نضج الشعب للديمقراطية لا يمكن أن يتحقق إلا بالممارسة.

ثانيا- ذريعة الوحدة الوطنية: كانت النخب السياسية المسؤولية عن قيادة الكفاح التحريري ترى أن ممارسة الحرية في ميادين الرأي والتعبير مضيعة للوحدة، و مدعاة لتصدع صف القوى الوطنية.

من أجل ذلك تتذرع السلطة الحاكمة بواجب الحفاظ على الوحدة، فتعمد إلى تعطيل العديد من الحريات السياسية، وفي مقدمتها حرية الرأي،وتكوين الأحزاب السياسية، مما أدى إلى انشقاق الأحزاب المركزية الحاكمة [32].

والحقيقة، أن العديد من الدراسات في هذا الموضوع، دلت على أن التمتع بالحقوق وممارستها شرطان أساسيان لبناء الوحدة الوطنية، وأن إقصاء الشعوب عن المشاركة في صنع القرارات المصيرية وإلجام الضمائر عن الإفصاح، وتكميم الأفواه هما أكبر العراقيل لبناء المستقبل المشترك للأمة.

ثالثا- ذريعة التنمية الاقتصادية والاجتماعية: يتذرع المعطلون للحقوق والحريات المدنية والسياسية بأولوية التنمية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية.

هذه هي نظرة السلطة الشمولية، التي يحكمها عمليا الحزب الواحد، بفكرة الزعيم الأوحد (صمام الأمان)، أو العصبية الغالبة بتعبير ابن خلدون، و هي من الأسباب الرئيسية لوضع الأمة العربية والإسلامية في ظل الثورات الشعبية الراهنة.

رابعا- "شعار الإسلام دين الدولة[33]" إن الواقع يشهد بأن مقولة"الإسلام دين الدولة" المكرسة في الدساتير العربية والإسلامية أصبحت فارغة المحتوى و المضمون، معطلة للحقوق والحريات أكثر مما هي مبدأ إسلامي مقدس وفعال، عندما يحكمه الناس في حياتهم، وفي هذا يقول الدكتور القرضاوي حفظه الله، عندما سئل عن ما تستقيم به شؤون المسلمين فقال؟" بأحد أمرين، إما أن يدخل الإيمان في قلوب الحاكمين، وإما الحكم بأيدي المؤمنين."[34]

الفرع الثاني- معوقات الفكر والممارسة:

تشمل هذه المعوقات في المقام الأول العوامل الذاتية والاجتماعية، التي تكون من صفات الفرد والمجموعة في فترة من تاريخها، وهي تجعل المواطن قاصرا عن إدراك حقوقه، أو زاهدا في المطالبة بها، مقللا من شأنها، يائسا من الفوز بها، فهو إنسان معتل الإدراك، ضبابي المعرفة، ضيق الهم، وفاتر العزيمة لأسباب شتى ، ألخصها في النقاط التالية:

أولا- الأمية، هي أكبر عوامل التخلف في مختلف مجالات الحياة، وهي اليوم متفشية في مجتمعاتنا العربية بنسب عالية، حسبما يستفاد من إحصائيات الجهاز العربي لمحو الأمية، التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، بجامعة الدول العربية[35].

ثانيا- الأحزاب و التحزب ، الأحزاب في أدبيات السياسة جهاز مستحدث لتأطير الجماهير، تعمل على تلقينها مبادئ التربية السياسية، و ترشيدها السلوك العام، و حشدها لإجراء تغييرات مهمة في المجتمع والدولة، يتعلم فيها المواطن الثقافة السياسية، وبذلك يمكن القول أن الأحزاب السياسية هي مدرسة للديمقراطية السياسية.

هذه هي الخصائص الغائبة في الأحزاب السياسية في المجتمعات العربية، التي صارت معوقا من معوقات حقوق الإنسان بدل أن تكون أداة من أدواتها، ووسيلة قانونية مدعمة للقانون الدولي لحقوق الإنسان من الداخل على حد قول شارل دوفيشر:..." ليس هناك من قانون دولي إذا لم يكن القانون الداخلي إحدى مرتكزاته"[36].

ثالثا- التعتيم الإعلامي، إن استخدام السلطة الحاكمة و النخب الحزبية في أوطاننا العربية والإسلامية لوسائل الإعلام، لا يسخر لترشيد الرأي العام،بل تعمد إلى تلهية الجماهير عن هذه الحقوق والواجبات، فتملأ وسائل الإعلام ببرامج رياضية غير منتجة، ومسلسلات ترفيهية مفسدة للهمم والأخلاق ينتج عنها شباب متكل يسهر في الليل و ينام في النهار، فلا يعلم عن شؤون بلاده ولا من أخبار العالم شيئا، إلا ما يحمل على رضا الحاكم، و طاعته فيما يأمر به و ينهى عنه، فيضيع بذلك حقوقه وواجباته ويتأجل بذلك موعد التغيير إلى الأفضل إلى موعد غير مسمى.

رابعا- الإحباط وفتور الحوافز، تفشت في طبقات واسعة من المجتمع العربي المعاصر ظاهرة الزهد في الحقوق، و فتور العزائم في طلبها، وقعود الهمة عن السعي لممارستها، و الاستقالة عن الدفاع عنها، و بذلك لا ينشط المواطن لممارسة حق الإقتراع في الإنتخابات يعلم أن نتائجها مقررة مسبقا.

خامسا- حكم الفرد، من المعلوم أنه لا حرية ولا حقوق إلا في ظل نظام رشيد، يعمل فيه الحكام داخل ضوابط المصلحة، فلا تنحصر سلطة الحكم بيد حاكم فرد، يستأثر بها على مدى العمر، بلا رقيب ولا حسيب، ولا يتداولها مع غيره، ولا يمارسها في ظل مؤسسات نيابية منتخبة، وبإزاء سلطة قضائية [37] مستقلة، ورأي عام متبصر، وصحافة حرة نافذة.

سادسا- الانحياز الإداري، إن النظام الإداري في الغالب من أوطاننا العربية والإسلامية يتصف بالمركزية المفرطة و بكثرة التدخل في حياة الأفراد و المجموعات، وهي كلها

عوائق من ترسبات الفكر والممارسة لدى أنظمة الحكم البالية التي لم يبق لها مجال في ظل الثورات الشعبية الراهنة.

لإزالة هذه العوائق، أقترح أن نقف في حياتنا المعاصرة عند رؤية جديدة تبرز ذاتيتنا ونظرتنا إلى حقوق الإنسان، وبها تقع الأحكام الشرعية في الموقع المناسب لها في نظام الحياة الكلي، وتتبدل بها فلسفة العلوم الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية إلى فلسفة تقوم من أجل تأكيد عالمية حقوق الإنسان ، التي لا تتناقض مع خصوصيات الشعوب والأمم، بها تتحقق الإرادة السياسية والنية الحسنة في التغيير المنشود ضمن الشروط التالية:

1ـ الإيمان بهذه الحقوق إيمانا قائما على العلم بمضامينها، وعلى التسليم بشرعيتها لدى مختلف عناصر المجتمع المدني، والاستعداد للتضحية من أجلها.

الاطمئنان إلى صدق السلطة الحاكمة في الإقرار بها والالتزام برعايتها، وفي تنظيم ممارستها بمنطق الاحترام والنزاهة تحت الرقابة الشعبية.

2ـ الاعتماد على آليات قانونية لتقويم الاختلال، وردع الانتهاك، والاطمئنان إلى فاعلية هذه الآليات ونزاهتها وحيادها، بالقياس إلى السلطة الحاكمة والأحزاب المتنافسة.

3ـ الاعتماد على الإمكانيات الذاتية، ووقف اللجوء إلى المساعدات الدولية في إطار إعادة الهيكلة الاقتصادية والخضوع لشروط المؤسسات المقرضة، كصندوق النقد الدولي والبنك العالمي، والشركات المتعددة الجنسيات .

4ـ الاعتماد على أنفسنا في إقرار الحقوق والحريات، وإشاعة ممارستها بالإطلاق الذي يمنحه الفكر الديمقراطي لجميع أمم المجتمع الإنساني، فلا نعول على المظاهرات الشكلية التي تغير المظهر و تبقي على جوهر الأنظمة الدكتاتورية في ثوب مقنع بالديمقراطية المزيفة (*)، ولا نعول على الإيديولوجيات الغربية في مساعدتنا بالمشروعات الجاهزة، لأن ذلك يدخل ضمن نظرية المؤامرة، و التدمير الذاتي التي هي عامل من عوامل هزائمنا السياسية والاقتصادية والعسكرية عندما اخترق أعداء الأمة الإسلامية صفوفها.

5ـ العمل على بناء صرح الوحدة العربية والإسلامية، وإقامة دعائمها على التعاون المشترك في شتى المجالات.

أخيرا يذكر الباحث، و الذكرى تنفع المؤمنين بواجب العلم أن لنا في سعينا لتحقيق ذلك كله خدمة لقضية حقوق الإنسان في أوطاننا العربية والإسلامية زادا

مباركا من المفاهيم الإنسانية، زخرت بها ثقافتنا النابعة من الشريعة الإسلامية خاتمة الشرائع السماوية جمعاء.

و ما نحن اليوم إلا أمة بين الأمم، قد من الله عليها بزاد الإيمان، و بحافز الوفاء والتوكل عليه، فما علينا إلا التعبير عن هذا التوكل برفض هذا الواقع المر، و الرجوع إلى الأصل والفضيلة لمباشرة التغيير الذاتي، كشرط أساسي لتغيير الحال، و كشعوب ليست لها قابلية للاستعمار الخارجي أو الاستغلال الداخلي، وصدق الإمام مالك بن بني رحمه الله حين قال:" لا يصلح آخر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها".

ولا يساور الباحث أية أوهام حول الصعوبات التي تعترض إنجاز هذا التغيير، لكن ذلك ليس مستحيلا إذا توفرت الإرادة السياسية والتصميم الشعبي على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية المشار إليها في هذا المقال لتعزيز وحماية أشرف قضية، وأنبل غاية ألا وهي قضية حقوق الإنسان في ربوع أوطاننا العربية والإسلامية.

الخـــاتـمـة:

يتضح من هذه الدراسة أن معظم الأقطار العربية يعيش في حالة أزمة الشرعية والديمقراطية من خلال تقييد المشاركة السياسية وحقوق الإنسان، لأن عملية تركيز السلطة واتخاذ القرار وتنفيذه تتمثل في فئة حاكمة، وأن أمر تداول السلطة محتكر بيد هذه الفئة من دون إعطاء المجال للجيل الجديد، وأن الإنفراد بالرأي من دون احترام رأي الآخرين هو الصيغة المستمرة والدائمة في معظم الأقطار العربية.

هذا خلق حالة من الضغط الذي ولد الانفجار على شكل ثورات شعبية في بعض الدول العربية، تدل على انعدام صدقية أغلب الدساتير العربية و عدم شرعية حكامها، لأن جوهر الديمقراطية هو تحقيق حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، مما أدى إلى انتشار حالة عدم الاستقرار السياسي من خلال الانقلابات العسكرية والحروب الأهلية وحركات التمرد، واستمرار أزمة الشرعية والمشاركة السياسية والاندماج القومي ما دامت هناك دول لا تمارس الديمقراطية مع نفسها ومع الآخرين، لأن التعامل الديمقراطي بين مختلف الاتجاهات السياسية هو أفضل المدارس لتربية النشوء الديمقراطي، جوهره تحقيق مثل عليا في المساواة بين البشر للتمتع بفرص الحياة، وإطلاق القوة الكامنة في تحقيق الذات مع احترام الآخر في مجتمع حر و عادل.

إن كل ذلك يدعونا إلى القول أن المشاركة السياسية وقضية حقوق الإنسان العربي تحتاج إلى منظومة القيم، أبرزها العقلانية في تنظيم المجتمع وعدم التطرف في

الأفكار السياسية نحو الدين والايدولوجيا الجوفاء، واستيراد الأفكار والنظريات التي لا تتناسب مع واقعنا وطبيعتنا العربية والإسلامية.

هذه العقلانية تقود حتما إلى البحث في التنظيم الاجتماعي فيما يتعلق بقيام الديمقراطية على أساس إقتصادي وإجتماعي قوامه المشاركة، والالتزام السياسي بالطاعة وتحقيق التوازن بين الحقوق والواجبات، وهذا يعني البحث في شرعية الدولة وشرعية النظام السياسي والإجتماعي والاقتصادي، وهو الأمر الذي يقود حتما إلى فحص آليات التنظيم الديمقراطي وهي: مبدأ الفصل بين السلطات (النظام الدستوري)، التأطير القانوني لممارسة الحق في حرية الرأي(قانون الصحافة)، التأطير القانوني لممارسة الحق في حرية الإجتماع (قانون الأحزاب وقانون التنظيم النقابي، في ممارسة الحق الانتخابي الحر و النزيه)، من أجل تطوير حركة الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي والإسلامي، ومواجهة المشاكل الجوهرية المطروحة، والسعي لإيجاد الحلول العملية لها.

ولتحقيق ذلك ينبغي على جميع أطراف السلطة والمعارضة أن تدرك المشاكل المطروحة وجديتها بمستوى المسؤولية الوطنية والقومية، وألا يتحول سلوكها إلى مجرد فعل السلطة ورد فعل المعارضة في حلقة مفرغة.

فمشكلة الأمن القومي وهشاشة الدولة، و اضطراب النظام العام، و تعاظم المأزق الاقتصادي، والانقسام الخطير في الرأي العام ليست مشاكل مصطنعة أو شكلية، كما أن الحلول الأمنية التي تقدمها الأنظمة الراهنة هي حلول خاطئة.

هذا يتطلب خلق مؤسسات المجتمع المدني التي ترتكز على أسس الحوار والمشاركة والتمتع بالحقوق والحريات السياسية، والتي يمكنها أن تساهم في إرساء وعي ثقافي وسياسي ملائم ، به تتحقق إرادة الشعوب في تحمل مسؤولياتها في إرساء دعائم السلطة على أساس مبدأ" الشعب مصدر السلطات" والأخذ بالديمقراطية بمفهومها الشامل، في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي نحو مجتمع السلم والمصالحة وحقوق الإنسان.

الهوامـــــــش :

(1)- سعد الدين ابراهيم، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985،ص782.

(2)- إبن خلدون المدعو الحضرمي أو الإشبيلي، أكبر مؤرخ مسلم، ولد بتونس سنة 1332م، وتوفي بالقاهرة سنة 1406م، ألف أضخم سجل تاريخي " كتاب العبر" الذي تشكل مقدماته اللبنة الأكثر أهمية وشهرة في العالم

(3)- أبو زيد عبد الرحمان بن خلدون- مقدمة بن خلدون، بيروت، دار القلم 1981، ص29.

(4)- منذر الشاوي: القانون الدستوري، نظرية الدولة، بغداد، مركز البحوث القانونية، 1981، ص66.

(5)- د.غسان سلامة: نحو عقد اجتماعي عربي جديد، بحث في الشرعية الدستورية،سلسلة الثقافة القومية10 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،1987، ص25.

(6)- الدستور الجزائري المعدل لعام 1996- المادة:6- د.سعد الدين إبراهيم: مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية – المرجع السابق، ص 334 .

(7) - د.عليم محافظة: صراع الأدوار في المشرق العربي، نظرات في المستقبل، مجلة المستقبل العربي، السنة 19، العدد 211، سبتمبر 1996، ص6.

(8)- د.غسان سلامة:مرجع نفسه، ص21 .

(9)- " حكام العالم المتخلف يعانون في داخلهم هواجس الشرعية المفقودة، ويعيشون مكتوين بنارها، لذلك تراهم عاجزين عن اتخاذ القرارات الصعبة التي تتطلب قدرا من الشجاعة في وجه الناقمين عليها في الداخل والخارج، مع أن فائدتها للمجتمع والوطن مع أن فائدتها للمجتمع والوطن بادية للعيان" د.علي بن محمد: مقال في الجريدة اليومية(الشروق) ليوم 24-10-2011، عدد 3454 ، ص17.

(10)- د. سعد الدين إبراهيم- المرجع السابق ص 414 وما بعدها

(11)- د. حسنين توفيق إبراهيم: بناء المجتمع المدني، المؤشرات، الكمية، والكيفية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1992، ص 691 وما بعدها.

(12)- د. منذر عنبتاوي: دور النخبة المثقفة في تعزيز حقوق الإنسان العربي، مجلة المستقبل العربي، السنة 6، العدد 25، جويلية 1983، ص 4 وما بعدها.

(13)- د- برهان غليون: المحنة العربية، الدولة ضد الأمة، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1994، ص6 وما بعدها.

(14)- يقول الأستاذ محمد عابد الجابري:" إن الشورى في الإسلام واجبة على الحكام وحق للمحكومين، وأنها عقد يؤسس المجتمع وينظم العلاقة بين الناس والدولة " د.الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة الثقافة القومية 26 قضايا الفكر العربي، مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت 1994، ص 135.

(15)- د- عبد المنعم المشاط: التنمية السياسية في العالم الثالث، نظريات وقضايا، مؤسسة العين للنشر والتوزيع، الامارات العربية المتحدة 1988، ص306.

(16)- التنمية السياسية، محاضرات بالرونيو، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1977، ص76.

(17)- غازي فيصل: التنمية السياسية في بلدان العالم الثالث، مديرية دار الكتاب للطباعة والنشر، بغداد 1993، ص79.

(18)- وفي هذا المجال يقول هانتنغتون أن المشاركة السياسية هي ركيزة التنمية السياسية، وانعدامها يؤدي إلى المأسسة السياسية ....، وللقارئ التعليق على حال الأمة العربية والأسلامية اليوم. علي عباس مراد: التنمية

السياسية وأزمة المشاركة، مشكلات وتجارب التنمية في العالم الثالث، دار الحكمة ، بغداد 1990ص 43 وما بعدها.

(19)- محمد سليم مجذوب: الحريات العامة وحقوق الإنسان، جروس بورس، لبنان، 1986، ص118.

(20)- نعمان الخطيب: الأحزاب السياسية، ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، دار الثقافة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1983، ص207.

(21)- حقوق الإنسان ، الرؤى العالمية والإسلامية والعربية- سلسلة كتب المستقبل العربي41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 2007، ص209.

(22)- بالإشارة إلى الميثاق الأوروبي لعام 1950 التي دخلت حيز التنفيذ في 1963 وما تلاها من اتفاقيات وبروتوكولات في هذا المجال .

(23)- الصورة أمامنا واضحة في سوريا وليبيا واليمن..... وما خفي أضعاف ما بدا !

(24)- سورة الرعد: الآية 11.

(25)- هذا مضمون قوله تعالى:" إن الملوك إذا دخلوا قرية أفسدوها وجعلوا أعزة أهلها أذلة...." النمل، 34، راجع في هذا مقال للدكتور علي بن محمد حول هاجس الشرعية المنقوصة من تاريخنا القديم – نموذج محمد بن أبي عامر المعروف بالمنصور –جريدة الشروق اليومية بتاريخ 2011/10/24، عدد 3454 ص17، نقلا عن المؤرخ إبن عذاري: كتاب البيان، المغرب، ج2، ص292.

(26)- الحجرات الآية 9

(27)- رواه البخاري في صحيحه، الدار العربية، بيروت، ج1، 1980، ص30.

(28)- كل نظام عربي أو مسلم يقبل بوجود مثل تلك القواعد على أرضه، يعتبر غير شرعي، ويجب مقاطعته بمنع مرور السفن الحربية في المياه الإقليمية والمضائق وفقا للمادتين 19 و 25 من معاهدة قانون البحار لعام 1982، كما يستلزم منع مرور الطائرات الحربية في المجال الجوي للدول العربية والإسلامية.

(29)- القصد بتغيير نظام مجلس الأمن هو زيادة عدد مقاعد الأعضاء الدائمين موزعة على مناطق العالم المختلفة وفق تعدادها السكاني وفقا للمادة 108 من الميثاق، أو الإنسحاب من هذه المنظمة كأسلوب سلمي، وشكل من أشكال العصيان المدني ضد إضطهاد الدول الكبرى لشعوب الأرض المستضعفة.

(30)- هناك لجوء لبعض التعابير المطاطة جاء ذكرها مثلا ضمن البيان العالمي عن حقوق الإنسان في الإسلام لعام 1981 تفتح الباب أمام تفسير ضيق، فمثلا قولهم:" حق الحرية"لا يجوز تقييده إلا بسلطان الشريعة،وقولهم أيضا "لا تسلب قدسية حق الحياة إلا بسلطان الشريعة"وغيرها من قد تؤدي إلى نفي الحق الذي أريد تحقيقه

(31)-سورة آل عمران: الآية 104

(32)- مثلما جرى في الحزب الحر الدستوري في تونس، وحزب الاستقلال في المغرب، وجبهة التحرير الوطني في الجزائر،والحبل على الجرار في سوريا ومصر وغيرها .

(33)- د.محمد عابد الجابري: الديمقراطية وحقوق الإنسان، سلسلة الثقافة القومية، 26، قضايا الفكر العربي ، مركز درايات الوحدة العربية بيروت، 1994 ص94.

(34)- حقوق الأقليات الغير المسلمة " مجلة التوحيد " السنة 15، العدد 84، أكتوبر 1996، ص13.

(35)- يقول بعض علماء الاجتماع، "هيهات لهذا الوضع أن يدوم إلى مالا نهاية، ذلك أن فئات عريضة من الشباب المثقف، المسلح بالعلم و العزيمة ستتسلم زمام الأمور بعد فئة الشرعية الثورية و التاريخية، راجع في هذا سلسلة كتب المستقبل العربي(41): حقوق الإنسان، الرؤى العالمية والإسلامية والعربية مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص37.

(36)- د. قادري عبد العزيز: حقوق الإنسان، دار هومة، الجزائر 2005، ص53 .

(37)- إن هذه الممارسة في زمننا الحاضر وفي معظم أوطننا العربية، يحفزها التطلع إلى تغيير الأوضاع المجحفة، والاعتراض على التحالفات المريبة وعلى اختلال التوازن بين فئات المجتمع، وليست هذه الفئات على قدر واحد من الرغبة في ذلك التغيير، ولا في مضمون البديل المطلوب من ورائه، وما يكون غبنا وإجحافا بحقوق طائفة، هو غنم وربح عند طائفة أخرى، فمن حق الأولى طلب التغيير، ومن مصلحة الثانية التمسك بالوضع القائم، ومن ذلك ينتج التطاحن و التقاتل بين الموالات و المعارضة، مثلما يجري حاليا في كثير من الدول العربية، و هو معول هدم وخطر جسيم على حقوق الإنسان.

(*) أنظر البديل عن صدام حسين في العراق، و البديل في كل من مصر و ليبيا و اليمن، و الحبل على الجرار بعد الثورات التي أطاحت برؤوس الأنظمة دون تغيير الأنظمة ذاتها، مما أبقى على دار لقمان على حالها، وهي التناقضات التي يراهن عليها الغرب بإطالة عمر الأزمة و تفاقمها في تحقيق أهدافه و مصالحه.